الفصل الثامن

العلاقة بين الصحافة والسلطة

١٩٦٠ – ١٩٧١

obeikandl.com

أوضحنا فيما سبق أن العلاقة بين الصحافة والسلطة قد شكلت الأزمة الحقيقية للصحافة المصرية خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٦٠) ، فهل استمرت هذه الأزمة عقب قانون تنظيم الصحافة الذي نقل ملكية المؤسسات الصحفية الرئيسية في مصر إلى الاتحاد القومي (الاشتراكي) ؟ وهل تغيرت صورة العلاقة بين الصحافة والسلطة نتيجة لتملك السلطة للصحافة ؟ وهل خفت حدة الأزمة التي شكلتها هذه العلاقة للصحافة ؟

قبل الإجابة عن هذين التساؤلين سنحاول أن نقدم تحليلا لخطاب السلطة فيما يختص بالصحافة ، وقد أوضحنا في الفصل السابق المبررات التي طرحتها السلطة لقانون تنظيم الصحافة اعتمادا على الوثيقة الأساسية وهي المذكرة التفسيرية لهذا القانون ، ويأتي الميثاق باعتباره أهم الوثائق التى يمكن الاعتماد عليها فى هذا الصدد ، ومن خلال نصوصه يتضح ما يلى :

١ ـ إن السلطة قد استعارت جميع التبريرات التي يطرحها الماركسيون حول أن الصحافة الغربية هي مجرد أداة للمصالح الطبقية والاحتكار الرأسمالي ، في محاولة تبرير سيطرتها على الصحافة ، وتوضح نصوص الميثاق أن السلطة في مصر ترفض المفهوم الليبرالي لحرية الصحافة على أساس أن تطور المهنة قد أدى إلى تحكم رأس المال فيها ، بحيث أصبحت أداة تستغلها الرأسمالية لخدمة مصالحها على حساب مصالح الشعب ، وأنها لم تعد معبرة عن الشعب ، بل معبرة عن رأس المال .

٢ ـ هاجم الميثاق الفترة السابقة على ثورة يوليو ، وأكد أن حرية الصحافة قد ضاعت خلالها إلى الحد الذي جعل « الظلام دامسا وشاملا » طبقا لتعبير الميثاق ، وقد أرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل هي وجود القوانين الصارمة التي فرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، ثم وصف الميثاق قوانين النشر الموجودة قبل ثورة يوليو بأنها كانت قوانين ظالمة.

وقد أوضحنا فيما سبق أن الثورة قد حافظت على مجمل القوانين الخاصة بجرائم الصحافة والنشر في قانون العقوبات ، وأضافت إليها نصوصا أخرى مقيدة لحرية الصحافة ، كما حافظت على قانون المطبوعات حتى بعد صدور قانون تنظيم الصحافة الذي نظم إجراءات أخرى لإصدار الصحف مما يؤدي إلى إزدواجية النصوص ، وبالرغم من أن الميثاق قد وصف هذه القوانين بأنها ظالمة ، وأنها تفرض بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ،

إلا أنه لم يقم بإلغائها أو حتى مجرد تعديلها مع ملاحظة أن الصحافة المصرية قد فقدت عقب سقوط دستور ١٩٢٣ الحماية الدستورية التي كان ينص عليها هذا الدستور ، مما جعل إنذار أو تعطيل أو إلغاء الصحف بالطريق الإداري أمرا جائزا لايحرمه الدستور طبقا لرأي مجلس الدولة .

ومن الواضح هنا أن الانتقادات التي وجهها الميثاق ، والتي حملت إدانة شديدة سواء لصورة حرية الصحافة طبقا للنموذج الغربي ، أو بالنسبة للصحافة المصرية قبل ثورة يوليو تجد الكثير من المؤيدين لها ، وهناك بالتأكيد الكثير من جوانب الصحة فيها ، ولكن ما هو الحل الذي تصوره الميثاق ؟

٣ ـ كانت الحلول التي تصورها الميثاق تتلخص في :

أ ـ استبعاد « الرجعية » باعتبار أن ذلك يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة الحاكمة ، ويفتح الطريق أمام ديموقراطية جميع قوى الشعب العاملة ، وأنه يعطي أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة ، ولم يحاول الميثاق ، ولم تحاول السلطة في خطابها ، كما لم يحاول المثقفون المؤيدون لإجراءاتها أن يقدموا تعريفا « للرجعية » أو تحديد سمات وخصائص الرجعي ، أو كيفية التفرقة بين الرجعي وغير الرجعي ، فإذا كانت الرجعية في مجال الصحافة هم ملاك الصحف السابقون فقد استمر هؤلاء لفترة طويلة يمارسون صلاحيات في الصحف تقترب من صلاحياتهم السابقة كملاك ، بل إن أحد مؤيدي قانون تنظيم الصحافة والمدافعين عنه ، والذي يرى « أن البلاد قد شهدت عقب صدور هذا القانون نهضة ثقافية وثراء فكريا لم تشهده من قبل ، وأن الصحافة قد مارست حريتها في إطار مبادئ الميثاق الوطني والمبادئ الستة للثورة ، واتجاهات التحول الاشتراكي[١] فإن هذا الباحث نفسه يرى « أن أصحاب الصحف التي آلت ملكيتها بمقتضى قانون تنظيم الصحافة إلى الإتحاد الإشتراكي بما لهم من ميول محافظة واتجاهات يمينية قد ظلوا يعملون داخل هذه الصحف ، ومن ناحية أخرى لم يسلم كبار الملاك والبورجوازية القديمة بشكل مطلق لإجراءات الثورة ضدهم ، وإنما عملت هذه الفئة على تغيير جلدها، واستطاعت بوسائلها المختلفة ، وبما لها من خبرات ، التغلغل إلى المستويات العليا للتنظيم السياسي ، واستطاعت أن تظهر أمام النظام بمظهر المدافع عنه ، والتسلل إلى تنظيماته ، وبالتالي أن يكون لها صوت فيها كان ينعكس على صفحات الجرائد »[٢] .

وبالرغم من أنني قد عجزت تماما عن فهم مصطلح « الرجعية » وتحديد من يمكن أن يطلق عليه هذا المصطلح ، إلا أنه يمكن القول إن الرجعي يمكن أن يبدو أكثر الناس ثورية واشتراكية أيضا ، وبالإضافة إلى ذلك فإن من أطلق عليهم النظام الثوري « الرجعيين » قد استطاعوا أن يتغلغلوا داخل مستويات التنظيم السياسي والصحافة طبقا لرأي الباحث المؤيد لتنظيم الصحافة ، وبالتالي فإن الحل الذي تصوره الميثاق لم ينفذ في الواقع .

ب ـ ملكية الشعب للصحافة حيث قال الميثاق : إن الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب ، وإن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي لها هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ، قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ، كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ، ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

أما الشعب الذي يؤكد الميثاق على أن الصحافة قد أصبحت ملكا له ، فقد قال رأيه فيها بصراحه حين اتجهت مظاهرات الطلبة في فبراير ١٩٦٨ إلى جريدة الأهرام وأحاطت بها ، وطالبت بسقوطها ، وكانت هتافات الطلبة تؤكد أنهم يحملون الصحافة مسئولية الخداع الذي عاش فيه الشعب ، كما يقول العطيفي وهو من الذين دافعوا بشدة عن قانون تنظيم الصحافة عقب صدوره ، إن الصحافة المصرية منذ صدور قانون تنظيم الصحافة لم تتمكن من التعبير عن آراء الناس ، ولقد كان الناس يتداولون همسا أخطر الأمور التي تتعلق بمستقبل البلد ومشكلاته ، وتصدر الصحف وليس فيها ولو إشارة إلى هذه الأمور وكأنها غير قائمة[٣] ، ويؤكد أبو عمود « أن قنوات الإتصال من الحكومة إلى الشعب كانت تبدو قوية في إطار النسق السياسي المصري ، ولكن قنوات التغذية العكسية من الشعب إلى الحكومة كانت تبدو ضعيفة لدرجة أن الحكومة قد لاتعرف في بعض الأحيان حقيقة مشاعر الشعب »[٤] .

أما الاتحاد الاشتراكي الذي يرى الميثاق أنه يمثل قوى الشعب العاملة ، فلم يكن أكثر من وكالة حكومية ـ كما أوضحنا من قبل ـ أنشأتها السلطة بنفسها لترويج وتبرير قراراتها، واحتل المناصب القيادية المؤثرة فيه الأشخاص أنفسهم الذين يحتلون المناصب في السلطة التنفيذية ، ويرأسه رئيس السلطة التنفيذية ، ولقد أصبحت الصحافة مملوكة ـ واقعيا ـ لرئيس السلطة التنفيذية ، ولكن بصفته رئسيا للاتحاد الاشتراكي .

٤ ـ أعطى الميثاق أهمية كبيرة « لحرية الكلمة » باعتبارها تنير الطريق أمام الديموقراطية السليمة ، وأنها المقدمة الأولى للديموقراطية ثم عرف حرية الكلمة بأنها التعبير عن حرية الفكر في أي صورة من صوره ، واعتبر أن حرية الصحافة أبرز مظاهر حرية الكلمة ولذلك فإنه يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

ولقد كانت السلطة حريصة دائما على تأكيد تمسكها بحرية الصحافة ، ولكن هذا المفهوم الذي تكرره السلطة كثيرا في خطابها حاول عبد الناصر أن يوضحه في خطابه في المؤتمر الصحفي الدولي في ١ أكتوبر ١٩٦٣ حيث قال : إن الصحافة ملكت للاتحاد الاشتراكي ، والاتحاد الاشتراكي يدير هذه الصحف بواسطة مجالس إدارة ، وهذه المجالس والمحررون والتحرير كل منها له الحرية الكاملة في أن يعبر عن نفسه ، ووفقا لما جاء في الميثاق ، بمعنى أننا لانسمح لواحد أن يطلب إلغاء جميع القرارات الاشتراكية ، والعودة إلى سيطرة رأس المال والإقطاع لأن هذا يخالف الميثاق . في حدود الميثاق يستطيع كل صحفي أن يعبر عن نفسه ، ويستطيع كل صحفي أن ينقد ويقول رأيه كاملا ، وأنا أعتبر أن هذه الطريقة تضمن حرية الصحافة ١٠٠ ٪ (٥) .

كما كانت السلطة حريصة دائما على التفاخر بأنه ليس هناك رقابة على الصحف ، حيث قال عبد الناصر في لقائه بالصحفيين العرب في ٤ فبراير ١٩٦٧ : كانت عندنا يوما رقابة على الصحف ، ولكن رفعت الرقابة كلية ، وكل جريدة لها خط ما شيه فيه .. احنا لنا خط معروف خط اشتراكي تحرري ثوري ، حسب نصوص الميثاق ، ولانسمح فيها بخط رأسمالي رجعي ، وكل رئيس تحرير حر ولا يستطيع أحد أن يقول له أعمل كده(٦) .

وطبقا لتحليل هذا الخطاب يتضح أن مفهوم حرية الصحافة كما تصورته السلطة يتمثل في انعدام الرقابة ، وفي الوقت نفسه تكون الحرية متاحة في التعبير فقط عن مشروع السلطة وليس في طرح مشروعات بديلة ، أو التعبير عن هذه المشروعات ، وبالتالي فإن الحرية في هذا المفهوم تكون محدودة ومحددة ، وبمقياس التنوع والتعددية تكون منعدمة تماما ذلك أن الصحافة غير مسموح لها على الإطلاق بالتعبير عن أي تعددية ، أما التنوع فيكون في التعبير عن مشروع السلطة بأساليب مختلفة . ولكن حتى داخل هذا المفهوم ، هل سمح للصحافة بأن تعكس تنوعا في التعبير عن هذا المشروع الوحيد ؟ ، سوف نحاول توضيح ذلك من خلال ممارسات السلطة إزاء الصحافة وهو ما يعكس في النهاية الفعل في

مواجهة الخطاب ، فالخطاب وحده لا يوضح الصورة كثيرا ، إلا إذا تم مقارنته بالممارسات أو الفعل ، فمن السهل أن يتضمن الخطاب نصوصا تؤكد الحرية في الوقت الذي تنتهك فيه هذه الحرية خلال الممارسة .

٥ ـ في مجال تصور وظيفة الصحافة ودورها في المجتمع أكد الميثاق أن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيبا أمينا على أداة الإرادة الشعبية شأنها فى ذلك شأن المجالس النيابية ، ومقارنة دور الصحافة هنا بدور المجالس النيابية في الرقابة على أداة الإرادة الشعبية يمكن أن يعني أن الدور الأساسي هو إدارة ونقل المناقشة العامة حول القضايا المجتمعية ، إذ أن هذا الدور الأساسي الذي يمكن تصوره للمجلس النيابي ، وهذا يعني دورا شبيها بالدور الذي يطرحه المفهوم الليبرالي لحرية الصحافة من خلال النظر إلى الصحافة كحارس لمصالح المجتمع ، فكيف يستقيم ذلك مع رفض نظام الثورة المطلق لهذا المفهوم ـ وسوف نوضح من خلال دراسات ممارسات النظام إزاء الصحافة أن هذا الدور أو الوظيفة التي يتصورها الميثاق ما كان يمكن للصحافة أن تقوم بها في إطار القيود والمحددات المفروضة من الناحية القانونية ، ولم تكن السلطة لتسمح لها بالقيام بهذا الدور .

٦ ـ أكد الميثاق أهمية النقد ، وقدم مفهوما يمكن أن يكون جديدا هو مفهوم « النقد الذاتي » الذي يمكن أن يعني النقد الموجه إلى أساليب تنفيذ مشروع السلطة ، وليس النقد الموجه إلى هذا المشروع نفسه ، حيث قال الميثاق : إن ممارسة النقد والنقد الذاتي يمنح العمل الوطني دائما فرصة لتصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الأهداف الكبيرة للعمل ، وإن حرية النقد البناء والنقد الذاتي الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطني ، ولكن ضرورتها أوجب في فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثوري . ويعني هذا النص اعتراف واضع الميثاق بالأهمية المضاعفة للنقد خاصة في إطار الظروف التي تمر بها الثورة ، وأنه هو الضمان لتصحيح مسيرتها وتحقيق أهدافها . ولكن هل كان يمكن للصحافة أن تمارس حق « النقد الذاتي » حتى مع ضيقه الشديد ، وتحديده داخل إطار المشروع الوحيد المطروح ، وأنه ينصب فقط على أساليب ووسائل التنفيذ ، وليس على المشروع ذاته ، حيث إن انتقاد المشروع نفسه ، يعني إتاحة الفرصة لمشروعات بديلة وللسماح للقوى المعارضة لهذا المشروع بطرح مشروعاتها ، وانتقاد هذا المشروع لصالح مشروعاتها هي ؟ إن القيود القانونية التي أوضحناها من قبل ، والسيطرة المحكمة للسلطة على الصحافة من شأنها أن

تحجم إن لم تمنع بشكل نهائي هذا النقد الذاتي ، أو أية محاولة لتصحيح المسار ، وقد تعرض حتى هؤلاء الذين حاولوا تقديم انتقادات ذاتية للمشروع من داخله ، مع إيمانهم بهذا المشروع ، إلى التقييد الذي وصل إلى درجة التعذيب ، وتبرز هنا حالة صلاح عيسى الذي طرح انتقاداته لأساليب تنفيذ المشروع ليس في الصحافة المصرية ، بل فى مجلة « الحرية » اللبنانية التي كانت تصدرها حركة القوميين العرب ، وكانت هذه الحركة ومجلتها على علاقة قوية بنظام عبد الناصر وكانت تتبنى رؤى سياسية أقرب إلى التطابق مع رؤية النظام الناصري ، أما بالنسبة لصلاح عيسى نفسه ، فلا يمكن تصنيفه خارج إطار المشروع الناصري ، وهو مثقف وصحفي يساري من أولئك الذين ساهموا في الترويج لمشروع السلطة ، ومع ذلك فإن الدراسة التي نشرها هذا الصحفي في مجلة الحرية بعنوان « الثورة بين المسير والمصير » والتي وجهت نقدا يساريا لثورة يوليو قد نتج عنها اعتقال صلاح عيسى فى ٤ أكتوبر ١٩٦٦ ، ويروي صلاح عيسى أنه قد تم تعذيبه بقسوة ، واستجوابه في هذه الدراسة ، وأنه قد استنتج من هذا الاستجواب أن النظام يعتقد أن هذه الدراسة تنكر أن ما يطبق فى مصر اشتراكية علمية ، ويقول صلاح عيسى : إن عبد الناصر قال لبعض من توسطوا عنده للإفراج عن صلاح عيسى ، إن المقالات كتبت بأسلوب استعلائي وبروح من خارج النظام أي معادية له[٧] .

وهذه هي حالة واحدة مما تعرض له من صدقوا أنه يمكنهم ممارسة مفهوم النقد الذاتي الذي قدمه الميثاق يمكن أن توضح أن هذا المفهوم لم يكن أكثر من عبار ة إنشائية مما اعتادت السلطة أن تستخدمه في محاولتها تبرير إجراءاتها إزاء الصحافة ، مثل تشبيه دور الصحافة بدور المجالس النيابية ، وسوف نوضح حالات أخرى مشابهة لحالة صلاح عيسى إن لم تكن أكثر حدة عند استعراضنا لممارسات السلطة إزاء الصحافة .

٧ ـ أكد الميثاق أن أية محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها في النهاية نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم ، وهذا يعني أن الميثاق يؤكد حق الجماهير في المعرفة، وأن انتهاك هذا الحق من شأنه أن يعوق التقدم ، ونضال الشعب من أجل الوصول إليه ، وهذا كلام صحيح تماما ، ولكن هل كان من شأن الصيغة التي توصل لها النظام للصحافة أن تضمن هذا الحق ، إن سيطرة الدولة على الصحافة من شأنها أن تقيد هذا الحق ، فلم يعرف التاريخ سلطة لا تريد حجب الكثير من المعلومات عن الجماهير ، ثم

كيف يستقيم الإيمان بهذا الحق مع وجود كل هذه النصوص القانونية التي سبق أن استعرضناها والتي لا يمكن أن يكون لها هدف سوى تقييد حق الجماهير في المعرفة .

هذا بالنسبة لأهم وثائق الثورة وهو الميثاق ، أما بالنسبة للوثائق الأخرى ، فإنها يمكن أن تكشف بعض الجوانب الأخرى لرؤية السلطة للصحافة ، ويأتي خطاب الرئيس عبد الناصر في لقائه مع رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء التحرير في ٢٨ مايو ١٩٦٠ ، وعقب إصدار قرار تنظيم الصحافة كأحد أهم الوثائق في هذا المجال ، وقد أكد عبد الناصر في خطابه هذا على عدد من النقاط المهمة منها أنه يعتبر أن الصحافة رسالة وليست سلعة تجارية ، وشن هجوما حادا عل الممارسات الصحفية ، والتركيز على أبناء الطبقة الأرستقراطية ، والأخبار الخفيفة المنطلقة من المفهوم التجاري للصحافة ، مثل الاهتمام بالجرائم والجنس ، كما أشار إلى قيام الصحف بنشر إعلانات أجنبية ، ووصف هذه الإعلانات بأنها لا تتمشى مع كرامتنا كبلد ، وطالب بأن تختفي من الصحافة الصور الكاريكاتورية المكشوفة ، والمقالات التي تنادي ببيع القطاع العام ، والإعلانات السياسية وإعلانات السفارات الإجنبية وأخبار الجرائم .

وطبقا لرواية جلال الدين الحمامصي فإن عبد الناصر قد قال : « وأنتم كصحافة مجندين لخدمة البلد مش لخدمة ناس أبدا ، واللى مش مؤمن بالمجتمع الديموقراطى الاشتراكي التعاوني يقدر يقول أنا غير مؤمن بالكلام اللي انتو بتقولوه ، وأنا مستعد أديله معاش ويروح يقعد في بيته »[٨] .

ويوضح ذلك جانبا مهما من رؤية السلطة للصحافة وللصحفي ، حيث إنه بمقتضى هذا النص يتضح أن الصحافة غير مسموح لها إلا بالتعبير عن مشروع السلطة فقط ، وأن أي خروج عن هذا الإطار يتبعه خروج الصحفي نفسه من مجال الصحافة ، وأن السلطة تنظر إلى الصحفي باعتباره موظفا ، وأن أقل مما يمكن أن يتعرض له إذا أراد التعبير عن مشروع آخر أو رؤية أخرى هو الفصل من الوظيفة والحصول على المعاش .

ويفسر الحمامصي هذه النظرة للصحفي بأن عبد الناصر قد ظل طوال السنوات السابقة على تأميم الصحافة يختبر الأسرة الصحفية ويدرس طباعها ، ويطرد من يطرد ، ويبعد من يشاء ، ثم خرج من هذه الدراسة كلها بقرار واحد سليم ، وهو أن هذه الأسرة الصحفية لا يمكن أن تقف في وجهه ، وأنه يوم يقدم على خطوة التأميم فإنه قادر على تجنيد الجميع

بلا استثناء لكي يكونوا خدما في بلاط حكمه »[٩] .

ويوجه جلال الدين الحمامصي إدانته بشكل مباشر للصحفيين ، حيث يقول : « إنه عقب صدور قرار تنظيم الصحافة دعى الصحفيون إلى الاجتماع مع عبد الناصر ، وبدأ الرئيس في هذا الاجتماع شرح طويل جدا ، وكان الرئيس يتوقع أن يواجه مناقشة حول مبدأ التنظيم أو التأميم ، ولكنه ما كاد ينتهي من كلامه الطويل حتى ساد الصمت القاعة، ثم وقف صحفي يطلب من الرئيس أن يحدد الخطوط التي يتحتم على الصحافة أن تلتزم بها ، ومن المؤكد أن عبد الناصر كان يتوقع مواجهة تناقش فيها الكرامة ، ولكن مجموعة الكبار الذين كانت بيدهم قيادة معركة الكرامة كانوا في شغل شاغل عنها بمعركة أخرى هي معركة السعي نحو مكان الصدارة ، والتمكن من مكان إلى جانب الزعامة يفتح لهم أبواب النفوذ[١٠] .

ولا شك أن ما يقوله الحمامصي يحمل الكثير من جوانب الصحة ، وأن الصحفيين بمجموعهم يتحملون مسئولية ماوقع من انتهاك لحرية الصحافة ، وبالتالي انتهاك لحق الجماهير في المعرفة ، ثم انتهاك لحريتهم هم أنفسهم ، ولنظرة السلطة إليهم كصحفيين . فلم تكن هناك أية مقاومة بالرغم من درس التاريخ الذي يؤكد أن الصحفيين قد استطاعوا في فترات تاريخية نتيجة لمقاومتهم أن يسقطوا محاولات السلطة لتقييد حرية الصحافة .

ولكن هذه المرة وبالرغم من وضوح ما يمكن أن ينشأ عن قانون تنظيم الصحافة من تقييد لحرية الصحافة والصحفيين ، وتحويل الصحفيين بقوة القانون إلى موظفين ، إلا أنه لم تظهر هناك أية مقاومة ، وكانت اتجاهات الصحافة نحو قانون تنظيم الصحافة كلها مؤيدة لهذا القانون . وقد قادت الأهرام أكبر حملة لتبرير هذا القانون والدفاع عنه مستخدمة المبررات نفسها التي طرحتها السلطة حول ملكية الشعب للصحافة ، والتأكيد على أن ذلك هو الضمان الوحيد لحريتها ، مع أنه كان يرأس تحريرها هيكل الذي كان يرى في عام ١٩٥٧ عندما عرض عليه قبول منصب رئيس تحرير الأهرام بعد أن يقوم عبد الناصر بشرائها « إن شراء الدولة للأهرام يعني أنها ستموت حتما ، وأنه غير مقتنع بأن يكون الشخص الذي يمشي في جنازتها ، ويضعها في قبرها »[١١] .

والأكثر من ذلك أن مصطفى أمين ـ طبقا لرواية حلمي سلام ـ قد طالب بإبقاء الرقابة على الصحف ، ففي الاجتماع الذي عقده عبد الناصر مع أعضاء مجالس إدارات

المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف في ٢٩ مايو ١٩٦٠ ، قال عبد الناصر يومها إنه سيرفع الرقابة عن الصحف ، ووقف مصطفى أمين وطلب استمرار الرقابة على الصحف ، وكانت وجهة نظره أن الرقابة أدعى إلى الأمان ، ورد عبد الناصر قائلا : خلاص طالما أنتم عاوزين الرقابة يبقى تفضل »[١٢] .

إننا نسوق هذه الشهادات هنا للتدليل على أنه لم تكن هناك أية مقاومة لسيطرة السلطة على الصحافة بمقتضى قانون تنظيم الصحافة ، بل الأكثر من ذلك أن اتجاهات الصحفيين يمكن أن توصف بالضعف والاستسلام ، وبالتالي فإن إدانة الحمامصي لموقف الصحفيين كانت صحيحة تماما ، ولكن مع ذلك لابد أن نطرح سؤالا : هل كان يجرؤ أحد أن يقاوم؟ وهل تكفي فقط الإدانة لموقف الصحفيين ؟

إن الإدانة فقط لا تكفي ذلك أنه لابد من النظر إلى طبيعة النظام فأي تفكير في حرية الصحافة أو في حرية الإعلام ـ كما يقول جمال العطيفي ـ بمفهوم ليبرالي داخل نظام شمولي لم يكن منطقيا لأنه كان متناقضا مع قواعد اللعبة ، فلابد أن نأخذ في الاعتبار الثمن الذي يمكن لمن يعارض أو يقاوم، أن يدفعه في ظل هذا النظام .

يضاف إلى ذلك أن الثمن الذي كان يمكن أن يدفعه الصحفي في ظل نظام يتمتع ببعض الحرية ، بحيث يمكن للجماهير أن تعرفه كان يمكن أن يعتبر نوعا من الشهادة ، وأنه نتاج لنضال وطني ، أما في ظل هذا النظام الشمولي فإنه من الممكن ألا يعرف أحد شيئا عن هذه المقاومة ، بل إن النظام لا يسمح بوجود « شهداء رأي » ، ويمكن ملاحظة أنه كان يتم تصفية الصحفيين باتهامات بعيدة عن العمل الصحفي أبرزها كما رأينا الخيانة والعمالة وقلب نظام الحكم .... إلخ .

ومن هنا فإن إصدار حكم بالإدانة لا يكفي ، وليست تلك محاولة لإصدار حكم مضاد بالتبرئة ، ولكنها محاولة لتوصيف الصورة ، والتأكيد على أن مستقبل حرية الصحافة مرتبط بمستقبل كل الحريات الأخرى ، التي هي مرتبطة بدمقرطة النظام . بالتأكيد كان استسلام الصحفيين وضعفهم عامل مهم في تشجيع السلطة على السيطرة والتحكم ، وأنهم جميعا يستحقون الإدانة ، ولكن قبل أن ندينهم لابد أن نعي أن المقاومة كان ثمنها فادحا ، وأن قسوة العقاب تقتل الشجاعة في النفوس ، وذلك ليس محاولة لتلمس الأعذار للصحفيين بقدر ما هو استقراء للواقع .

هناك نقطة مهمة أيضا لابد من محاولة التصدي لتفسيرها هي ما الذي يدفع النظام إلى إصدار قانون تنظيم الصحافة ، وقد أوضحنا أنه قد استطاع أن يسيطر بشكل كامل على الصحافة وهي في ظل الملكية الخاصة ؟ هل كانت هناك ضرورة تدفع السلطة لذلك ؟

هناك عدة تفسيرات لذلك هي :

إن ملكية الاتحاد القومي (الاشتراكي) للصحافة كان نتاجا منطقيا لظروف التحول التي يمر بها المجتمع ، والإجراءات الاشتراكية التي قام بها النظام ، ويتبنى هذا التفسير هؤلاء الذين يحاولون الدفاع عن قانون تنظيم الصحافة ، وتملك الاتحاد القومي (الاشتراكي) لها ، حيث يرى عبد الفتاح إبراهيم عبد النبي أنه « لا يجوز من حيث المبدأ، أن تفسر إجراءات عام ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة في مصر على أنها تقييد أو إهدار لحرية الصحافة وإنما هي أمر وارد تقتضيه ظروف التحول وخطة التنمية آنذاك ، وأن تقييد حرية الفكر والصحافة لم تكن مسألة واردة في ذهن النظام عند إقدامه على هذه الإجراءات، وإنما كان المراد واضحا ، وهو محاولة إيجاد صيغة ملائمة تضمن مشاركة الصحافة بفاعلية في إنجاح التنمية ومساندة التوجهات الجديدة وضمان عدم خروج الصحافة عليها ، وأن ينسجم وضعها مع المناخ الجديد .

والمشكلة هنا أن أصحاب هذا الاتجاه يتبنون تفسير السلطة وأساليبها حتى في مصادرة ومحاولة الحجر على الرأي الآخر ، فما الذي يجعل أية تفسيرات أخرى « لا تجوز من حيث المبدأ » ، ولماذا ؟ ، أما الأمر الثاني فإن مصطلح التنمية أصلا لم يرد في خطاب السلطة على الإطلاق ، ولا في المذكرة التفسيرية ، والمرة الوحيدة التي ظهر فيها هذا المصطلح هو فيما يرويه هيكل من أن عبد الناصر قد برر قرار تنظيم الصحافة بأننا مقبلون على تحولات اجتماعية كبيرة ، وقد بدأت هذه التحولات بتأميم البنك الأهلي وبنك مصر، وإذا كنا نريد حقا تنفيذ خطة للتنمية ، وإذا كنا نريد تحولات اجتماعية عميقة في مصر فلا بديل عن سيطرة المجتمع على وسائل المال والإنتاج ولا أستطيع عقلا ولا عدلا أن أفرض سيطرة المجتمع على الاقتصاد ، ثم أترك لمجموعة من الأفراد أن يسيطروا على الإعلام[١٣] .

ولكن وجود خطة للتنمية لا تتطلب سيطرة السلطة على الإعلام ، وحتى مع الحاجة الملحة لتعبئة الشعب من أجل تحقيق التنمية ، فإن وسائل الإعلام (خاصة الصحافة)

يمكن أن تقوم به بكفاءة أكثر ، إذا كانت متحررة من قيود السلطة ، فليست التنمية مجموعة من الأوامر العسكرية يتم نقلها للشعب لكي يتم تنفيذها بدون مناقشة .

أما التفسير الثاني لذلك ، فيقدمه عدنان ألماني ، حيث يقول : إن أهداف عبد الناصر قبل عام ١٩٦٠ كانت أهداف داخلية ومحدودة بالإصلاح الداخلي ، ورفع مستوى المعيشة وتوسيع التعليم ، ولكن سرعان ما اتجه عبد الناصر بنظره إلى تحقيق أهداف خارج حدود مصر ، فلقد رأى أن دور القيادة بالنسبة للعالم العربي خاليا ، وبدأ يتطلع إلى أن يلعب هذا الدور ، لقد بدأت طموحاته تكبر ، وعلى عكس النظام السابق على ثورة يوليو الذي استمد سلطته من كبار ملاك الأرض حاول عبد الناصر أن يستمد قوته من الفلاحين والعمال الذين يشكلون ٨٠٪ من الشعب المصري ، وعن طريق تقسيم الأرض على الفلاحين ، وتوفير فرص العمل للعمال ، وإعطائهم بقوة القانون ٥٠٪ من عضوية الاتحاد القومي ، ثم الاشتراكي ، ولقد أراد بذلك أن يخلق الولاء التام له داخل هذه المجموعات ، ونجح في ذلك بشكل ملحوظ ، وفي إطار هذا الطموح أراد عبد الناصر للشعب المصري أن يعرفوا فقط ما يريد لهم هو أن يعرفوه ، ولقد نصب نفسه باعتباره المعلم الأكبر للشعب المصري ، واستخدم لتحقيق ذلك الراديو والتليفزيون ، والتي تسيطر عليهما السلطة بالفعل ، وقد بدأ عبد الناصر في استخدام هاتين الوسيلتين للاتصال بالجماهير بشكل مباشر ومكثف لإثارة عواطفهم من أجل تحقيق أهداف البلد ، ولكن الصحافة التي كانت تحت الملكية الخاصة حتى ذلك الوقت لم تكن قد تم تعبئتها بشكل كامل ومؤثر مثل وسائل الإعلام الأخرى ، وكان تأميم الصحافة هو الحل الوحيد بالنسبة لعبد الناصر(١٤) .

ويحمل تفسير الماني بعض المنطلقات الجديدة في التفسير ، أولها أن سيطرة السلطة على الصحافة قد جاء نتاجا لطموح عبد الناصر في لعب دور على المستوى العربي والإقليمي ، وأن عبد الناصر قد نجح في استغلال الوسائل الإعلامية التي تسيطر عليها الدولة بشكل أكثر تأثيرا من الصحافة التي كانت مملوكة ملكية خاصة ، وأنه في إطار طموحه لزعامة الوطن العربي أراد أن يستخدم الصحافة في الوقت الذي أراد فيه أن يستمد قوته من الفلاحين والعمال ، واعتماده بشكل أساسي في ذلك على عملية إثارة العواطف في الخطاب بما يعني أنه لا يريد وجود المناقشة الحرة للقضايا والمشكلات التي تثور في المجتمع ، ولكنه يريد فقط استخدام هذه الوسائل كأدوات لنقل خطابه هو باعتباره الزعيم أو المعلم

الأكبر ، وأن نجاحه في استخدام الراديو والتليفزيون وهما الوسيلتان اللتان تقعان تحت سيطرة الدولة قد شجعه على أن يحاول استخدام الصحافة بنفس الأسلوب الذي اتبعه في استخدام الوسيلتين الأخريين .

وبالرغم من أهمية هذا التفسير ، إلا أننا يجب أن نضيف بعض النقاط الأخرى التي يمكن أن تساعد في إكماله .

١ ـ إن عبد الناصر ـ طبقا لما يرويه هيكل ـ كان يرى أن ولاء الصحافة له ، والتزام الصحفيين بخط الثورة هو ولاء الخائفين ، وأنه لا يثق في خائف خصوصا إذا تغيرت الظروف ، وقد أوضحنا فيما سبق أن هذا التفسير كان صحيحا نتيجة للأساليب والممارسات التي اتخذتها السلطة والتي نجحت في إرهاب الصحفيين ، ولذلك فإن عبد الناصر قد تطلع إلى أسلوب يجعل سيطرة السلطة على الصحافة أكثر مشروعية واستمرارا ، ومن ثم فإن السيطرة من خلال الملكية كانت هي الحل .

٢ ـ إن الرقابة يمكن أن تضمن سيطرة السلطة على الصحافة ، لكنها أسلوب يفتقد شرعيته في غير أوقات الحروب ، ومن ثم فإن عبد الناصر أراد وسيلة للسيطرة يمكن أن تكتسب قدرا من الشرعية ، وتتيح له كما حدث بعد ذلك أن يتفاخر بوجود حرية صحافة في مصر اعتمادا على تعريف هذه الحرية بأنها تتمثل في انعدام الرقابة .

ولكن هل اكتفت السلطة بالسيطرة على الصحافة من خلال الملكية أم أنها اتبعت بالإضافة إليها الوسائل والأساليب التي اتبعتها فى الفترة السابقة ؟

لقد استخدمت السلطة الوسائل والأساليب التي استخدمتها قبل تنظيم الصحافة لإرهاب الصحفيين ، كما استخدمت وسائل جديدة أتاحها لها القانون للتحكم والسيطرة على الصحف ، وهذه الوسائل هي :

١ ـ تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الصحف ورؤساء تحريرها :

بالرغم من أن قانون تنظيم الصحافة قد أعطى هذا الحق للاتحاد القومي كتنظيم سياسي، إلا أن هذا الحق قد وقع من الناحية العملية مباشرة في أيدي رئيس الجمهورية

ولكن بصفته رئيسا للاتحاد القومي ثم للاتحاد الاشتراكي ، ومن خلال تحكمه في اختيار وتعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف استطاع السيطرة بشكل كامل على الصحافة ، من خلال اختيار العناصر التي يثق في ولائها التام له حتى وإن كانت تفتقد الكفاءة والمقدرة على إدارة المؤسسات الصحفية ، أو تحرير صحفها .

وقد اتضح منذ تعيين أول مجالس إدارات للمؤسسات الصحفية عقب صدور قانون تنظيم الصحافة استمرار ظاهرة خطيرة كانت قد بدأت منذ بداية الثورة ، ولكن في صحف الثورة فقط ، أما بعد تنظيم الصحافة فقد انطبقت على جميع الصحف وهي الظاهرة التي أطلق عليها ظاهرة « عسكرة الصحافة المصرية » ، فقد حرص جمال عبد الناصر دائما على وضع العسكريين في رئاسة الدور الصحفية ، وكان كل الذين عهد إليهم بمسئوليات رئاسة الدور الصحفية كانوا من الضباط ... أنور السادات ، أمين شاكر ، لطفي واكد ، محسن عبد الخالق ، خالد محيي الدين ، كمال الدين رفعت ، كمال الدين الحناوي ، يوسف السباعي ، أحمد حمروش .

ولذلك ترى الدكتورة عواطف عبد الرحمن : « إن قانون تنظيم الصحافة قد قام بنقل السلطة من رؤساء التحرير الحزبيين إلى النخبة العسكرية »[١٥] .

يضاف إلى ذلك أن اختيار هؤلاء العسكريين قد حكمه بالإضافة إلى عامل الثقة ، عامل آخر هو احتلالهم مناصب أخرى في سلطة الدولة ، خاصة المخابرات والأمن القومي ، حيث يؤكد الدكتور يوسف إدريس إن رؤساء تحرير الصحف من العسكريين كانوا أساسا في المخابرات أو الأمن القومي ، مثل مصطفى المستكاوي ، وكمال الدين الحناوي ، وكانوا تابعين لهذه الأجهزة وينفذون سياسة الدولة مباشرة[١٦] .

وكانت المؤسسة الصحفية الوحيدة التي لم يسيطر عليها الضباط هي مؤسسة الأهرام التي رأس مجلس إدارتها محمد حسنين هيكل ، بالإضافة إلى رئاسته لتحرير الأهرام ، ولقد كان لهيكل وضع متميز خلقته علاقته الخاصة بعبد الناصر ، والتي تشير الكثير من الدراسات إلى أنه كان الرجل الثاني في النظام ، والمستشار الوحيد لعبد الناصر ، والذي شارك هو بدوره في اختيار رؤساء وأعضاء مجالس إدارات وتحرير الصحف ، حيث يؤكد حلمي سلام أن معظم التغييرات الصحفية في تلك الفترة كان هيكل وراءها .

وقد جاءت فترة سيطر فيها هيكل على الأهرام والأخبار ، وهما أكبر مؤسستين

صحفيتين في مصر ، ويعترف هيكل نفسه كما سبق أن أوضحنا بأن ذلك كان تركيزا للقوة بأكثر مما هو ضروري وصحي ، كما ظل هيكل يحتفظ بمنصبه كرئيس لمجلس إدارة ورئيس تحرير جريدة الأهرام حتى في خلال توليه منصب وزير الإرشاد القومي .

كما شارك آخرون من النخبة العسكرية في تشكيل مجالس إدارات وتعيين رؤساء تحرير الصحف مثل عبد الحكيم عامر الذي استطاع فرض حلمي سلام رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير الجمهورية في أغسطس ١٩٦٤ ، ومنحه دعما ماليا قدره ٣٥٠ ألف جنيه رغم تعليمات عبد الناصر بعدم دفع أية إعانات لمؤسسات الصحفية .

وتأتي هنا نقطة على جانب كبير من الأهمية . هي قيام عبد الناصر باختيار بعض العناصر الماركسية لتولي الإشراف على المؤسسات الصحفية خلال عام ١٩٦٤ ، وكان قد تم الإفراج عن هؤلاء الكتاب في عام ١٩٦٤ ، وقد قام عبد الناصر بتعيين أحمد فؤاد رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم ، وخالد محيي الدين رئيسا لمجلس إدارة روز اليوسف ، ولكن خالد محيي الدين رجاه في أن يتولى إدارة أخبار اليوم ، وقبل رجاءه ، وأمر عبد الناصر بتعيين عدد كبير من الشيوعيين الذين أفرج عنهم في دور الصحافة .

ويثور هنا سؤال وهو مالذي يجعل عبد الناصر يقوم باختيار الشيوعيين الذي أفرج عنهم عام ١٩٦٤ في مجالس إدارات تحرير الصحف ؟

يمكن تفسير ذلك بأن عبد الناصر قد حاول استخدام هؤلاء الكتاب والصحفيين ، وذلك بهدف الترويج لمشروع السلطة ، والمساعدة في إقناع الجماهير بمفهوم الاشتراكية العربية ، أي أن النظام قد سعى إلى استغلال كفاءة هذه الكوادر لصالح مشروعه هو ، وليس بإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن مشروعهم الأساسي وهو الاشتراكية العلمية ، بالرغم من أن هناك فروقا جوهرية بين المشروعين ، وبشرط تخلي هؤلاء عن مشروعهم الأساسي وإعطاء تأييدهم الكامل لعبد الناصر ، ويوضح ذلك ما حدث مع إسماعيل المهدوي الذي كان آخر من تم الإفراج عنه من الكتاب الماركسيين ، فلم يتم الإفراج عنه إلا بعد وساطة الزعيم السوفيتي خروشوف ، وبشرط الاستقالة من الحزب الشيوعي ودمج الحزب في الاتحاد الاشتراكي .

وفي الحقيقة فقد وجد النظام الناصري نفسه بعد أن قام بتشتيت جميع القوى السياسية صاحبة المشروعات التي كانت موجودة قبل الثورة يحتاج إلى عناصر تتوفر فيها الكفاءة

،وبالتالى تم النظر إلى الماركسيين باعتبار أنهم أقرب المشروعات إلى مشروع النظام الناصرى، ومن هنا فقد امتدت أيدي عبد الناصر لتلتقي من جديد مع أيدي الماركسيين بعد فترة اعتقال امتدت ٥ سنين .

ولقد كانت إتاحة الفرصة لهؤلاء الماركسيين ـ وهم بلاشك يتمتعون بكفاءة كبيرة في مجال الإعلام ـ قد تم من أجل المساعدة في الترويج للاشتراكية العربية ، التي تشكل أحد أهم الأسس التي يقوم عليها المشروع الناصري ، وفي الوقت نفسه كانت الرقابة البوليسية دقيقة على كل تصرفات الشيوعيين[١٧] ، وكان استمرارهم يخضع لرغبة النظام ، ومدى استمرارهم في الترويج للمشروع الناصري وتخليهم عن مشروعهم .

هناك ظاهرة أخرى أيضا هي التغييرات المتلاحقة في مجالس إدارات المؤسسات الصحفية، فيما عدا الأهرام فقد كانت مجالس إدارات الصحف تتغير بمعدل مرة في العام، ولم يكن أحد يعرف الأسباب التي تختفي وراء هذه القرارات .

ولاشك أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تحكم وسيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية ، فأعضاء مجالس الإدارات، وهيئات التحرير يعرفون من ذلك أنهم يمرون بفترة اختبار ، وأن استمرارهم في مناصبهم مرهون بنجاحهم في هذا الاختبار ، أو بمعنى آخر رضا السلطة عن إداراتهم وتحريرهم للصحف ، ومن هنا ينشأ التسابق على إثبات الولاء للسلطة من خلال التحكم في مواد الصحفية بحيث لا يتضمن إلا ما يمكن أن يرضي السلطة ، ويثبت ولاءهم لها .

٢ ـ الرقابة :

استمرت الرقابة مفروضة على الصحف لمدة ٥ أشهر عقب قرار تنظيم الصحافة ، حيث لم ترفع هذه الرقابة إلا في ١٠ أكتوبر ١٩٦٠ ، ثم أعيد فرض الرقابة على الصحف عندما أعلنت حالةالطوارئ بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وهذا يعني أن الرقابة المسبقة على النشر قد فرضت في هذه الفترة ـ (١٩٦٠ ـ ١٩٧١) ـ أكثر من ٥ سنوات من حوالي ١١ عاما.

ويثور هنا تساؤل حول أهداف السلطة من الإبقاء على الرقابة المسبقة على النشر لمدة ٥ أشهر ، عقب قرار تنظيم الصحافة ، إننا نرفض التفسيرات الجزئية التي تقول إن ذلك كان نزولا من عبد الناصر على رغبة مصطفى أمين في الإبقاء على الرقابة ، فلا يمكن أن

يشكل ذلك تفسيرا ، ولذلك فإن التفسير الوحيد هو أن السلطة لم تكن متأكدة من اتجاهات الصحفيين ، ولذلك أبقت على الرقابة لفترة حتى يتم التأكد من السيطرة الكاملة على المؤسسات الصحفية ، ويؤكد ذلك الإجراءات البوليسية التي أتخذت في يوم ٢٤ مايو ١٩٦٠ للاستيلاء على المؤسسات الصحفية ، وفرض الإدارات الجديدة ، إذ أنه لو كان قد اتخذ عبد الناصر قراراً بإلغاء الرقابة على الصحف ، فهل كان يمكن أن يبقى عليها نتيجة لمطالبة مصطفى أمين بذلك ؟؟

ويفسر رمزي ميخائيل قرار عبد الناصر برفع الرقابة في أكتوبر ١٩٦٠ بأنه « كان محاولة من الحكومة لتخفيف صدمة تنظيم الصحافة على القراء »[١٨] . لكن هذا التفسير لا يتفق مع استقراء ممارسات النظام طوال الفترة ، فالحكومة لا تهمها مسألة تخفيف الصدمة ، ولكن يمكن تفسير قرار السلطة ، بأنه قد ثبت لديها خلال فترة الاختبار وقدرها خمسة أشهر عقب قرار تنظيم الصحافة ، أن آلة السيطرة على الصحافة تعمل كما تريد لها السلطة وأن الصحافة تسير طبقا لما ترسمه لها ، وتريد لها أن تسير عليه ، بدون الحاجة إلى الرقابة .

وقد أتاح رفع الرقابة للسلطة الادعاء بأن هناك حرية صحافة ، والتفاخر بعدم وجود رقابة على الصحف ، ولكن الحقيقة أن هناك نوعا آخر من الرقابة قد حل محل شكل الرقابة الذي تم إلغاؤه ، وهو الرقابة الذاتية ، فمعظم الصحفيين عقب قرار تنظيم الصحافة قد مارسوا الرقابة الذاتية على أنفسهم ، وقد حث هيكل الصحفيين على التخلي عن عاداتهم في الرقابة الذاتية ، وأن يتكلموا ، ومع ذلك فقد وقعت دعوته في آذان صماء لأنه في بلد تسيطر فيه الحكومة على الصحف ، فإن الصحفي يخاطر بحياته إذا قام بتوجيه نقد يمكن تفسيره من جانب السلطة على أنه تعبير عن ثورة مضادة ، وقد اعترف هيكل بأن هذا النوع من الرقابة « الرقابة الذاتية » ، أسوأ من الرقابة المفروضة من الخارج ، ففي مقال كتبه في ١١ أغسطس ١٩٦٨ قال هيكل : إن القيد الحقيقي على حريتنا هو قيد داخلي في أعماق نفوسنا ، وهذا هو أكبر التحديات التي تواجه مهنتنا الآن ، وإن أجيال الصحفيين الذين عاصروا الرقابة كانو قد تكيفوا داخليا بحدود الرقابة ، وأصبحوا رغم رفعها غير قادرين على تخطيها ، فأصبح الوضع أسوأ من وجود رقابة مفروضة علينا ، وإن وجود رقيب في المكاتب خير من أن يصبح الرقيب خفيا داخل رؤوسنا ننصاع له باطنا ونحن لا ندري .

ولكن هل كانت الرقابة الذاتية نتاجا للتكيف بحدود الرقابة ، من جانب الصحفيين

الذين عاصروها ، أم أن الأمر أكبر من ذلك ، لقد فرضت الرقابة في فترات تاريخية طويلة قبل ثورة يوليو ، ولكن بمجرد رفعها كان الصحفيون يعودون إلى ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم ، وحتى في خلال فترات الرقابة كان يلجأ الصحفيون إلى وسائل مختلفة لنشر آرائهم فلماذا إذن يحدث التكيف بحدود الرقابة في هذه الفترة ؟ الأمر إذن ليس نتاجا للتكيف بحدود الرقابة بقدر ما هو نتاج للخوف الذي فرضته السلطة على الصحفيين بوسائل الإرهاب كما سنبين فيما بعد ، كما أنه كان نتاجا لفرض مجالس إدارات ، ورؤساء تحرير ، يقومون بدور الرقيب في التأكد من أن مضمون الصحيفة يرضي السلطة في محاولة للبقاء في مناصبهم ، أي أن الرقيب قد أصبح في منصب رئيس مجلس إدارة أو رئيس تحرير .

هناك أيضا أمر آخر ساهم في تضخم هذه الظاهرة هو « أن مباحث أمن الدولة كانت نشطة بالنسبة للمؤسسات الصحفية ، وقد جندت صحفيين عديدين ، وموظفين لكتابة التقارير عن كل ما يجرى في هذه المؤسسات ، وعندما صدرت قرارات التأميم أظهر أصحاب الصحف تأييدهم الكامل لقرار التأميم ، وكان كل مطلبهم أن يستمروا في العمل في الصحف التي كانوا يملكونها ، وبسبب جو الإرهاب والرقابة على المكالمات التليفونية الداخلية والخارجية كان أصحاب الصحف يتعمدون أن يذكروا في أحاديثهم التليفونية أنهم سعداء بهذا القرار[١٩] ، ومن هنا فإن الصحفيين لم يكتفوا فقط بفرض الرقابة الذاتية على ما يكتبون ، ولكن فرضوها أيضا على ما يقولون .

وقد أعيدت الرقابة على الصحف بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وقدم مجلس نقابة الصحفيين في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٧ مذكرة إلى الأمين العام المساعد للاتحاد الاشتراكي العربي يعترض فيها على فرض الرقابة ، قال فيها إن المسئولين عن المؤسسات الصحفية مسئولون سياسيون ، قبل كل شئ ، وقد اختارهم الاتحاد الاشتراكي بوصفه ممثل السلطة الشعبية وهو ما يملك محاسبتهم وتغييرهم ، وهم بالتالي أقدر على حمل مسئولية الخط السياسي والوطني والاشتراكي في أي مرحلة ، وأن وجود رقيب غير مدرب ، ولا صلة له مسبقا بالعمل الصحفي إذ ينتدب عادة من بين موظفي الحكومة ، يعرقل العمل[٢٠] .

ويشير الكثيرون من شهود هذه الفترة إلى استمرار ظاهرة كانت قد بدأت في الفترة السابقة خلال فترات الرقابة على الصحف ، وهو قيام الرقيب بإرسال نسخ من المواد التي

يقوم بحذفها إلى رؤسائه ، حيث يتضمنها بعد ذلك تقرير يتم رفعه إلى الرئيس جمال عبدالناصر لكي يقوم بمعاقبة الصحفي ، وبذلك « تحددت خطة معاملة الصحفيين بأن تكون الرقابة هي خط التأديب الأول ، فإذا تجرأ صحفي وكتب رأيا حذفت هذا الرأي بحيث لا يصل إلى القراء ، وفي الوقت نفسه ترفع الآراء المحذوفة إلى جمال عبد الناصر ليقرر بنفسه الوقت المناسب لإبعاد الصحفي عن عمله تأديبا له وتهديدا للآخرين ، وهكذا أصبح الصحفي حرا في أن يختار المصير الذي يريده : أن يقول رأيه على ورقة ليقرأه الرقيب وجمال عبد الناصر ، ويكون بذلك آخر رأي يبديه أو أن يسكت ويرضى بالالتزام »[٣١] وبالتالي فلقد أصبحت للرقابة مهمة أخرى غير المهمة التي عرفت بها في كل دول العالم، فلقد أصبح دورها أكثر من حذف المواد التي لا تريد السلطة نشرها ، وتخطى ذلك إلى تحويل المواد المحذوفة ليتم معاقبة كاتبها بالأسلوب الذي تحدده السلطة .

هناك ظاهرة تمت المبالغة في توصيفها إلى حد كبير ، هي ظاهرة تمتع الصحافة بالحرية عقب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، حيث يقول أحمد بهاء الدين « إنه بعد هزيمة ١٩٦٧ ارتفعت أصوات النقد في الصحافة المصرية »[٢٢] ، وترى ليلى عبد المجيد « إنه على الرغم من ظاهرة الرقابة ، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد إلا أن السلطة السياسية سمحت بقدر أكبر من حرية التعبير عن الرأي كشكل من أشكال التنفيس ، وأن النظام السياسي قد سمح بالحوار معه ونشر بعض الآراء المخالفة أحيانا للخط السياسي »[٢٣] .

لكن هذه الفترة التي سمح فيها بحرية نسبية ، وتم خلالها طرح بعض الانتقادات الهامشية لسياسة الدولة ، كانت قصيرة جدا بحيث لم تتعد ـ طبقا لرواية عبد الستار الطويلة ـ ثلاثة أسابيع ، وأنها توقفت بعد مقال عبد الرحمن الشرقاوي عندما أرجع سبب الهزيمة إلى سيطرة ما أسماه بالبورجوازية العسكرية على مصير البلاد ، وكان أن صدر قرار بإعادة تكبيل الصحافة من جديد .

وقد أتاحت هذه الفترة القصيرة للسلطة استمرار ادعائها بوجود حرية الصحافة حيث قال عبد الناصر في افتتاح دورة مجلس الأمة في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ : « أنا كنت بقول بعد النكسة انفعالات عند كل الناس اللي عايز يتكلم بيتكلم ، اللي عايز يقول له رأي محدد يقوله ، اللي عايز يقول رأي مخالف بيقول محصلش ضرر محصلش انهيار ، واحنا كلنا بنتعرض لنقد مفيش نظام تعرض لما تعرضنا له من نقد ، مافيش نظام انتقد نفسه

بالشكل الواسع ، ولم يحدث في بلد عربي من البلاد التي واجهت ما واجهناه نقد ذاتي كالذي يحدث عندنا ، فنحن نعتبر ذلك دليل صحة »[٢٤] .

كما قال عبد الناصر في ٣ مارس ١٩٦٨ « احنا لما بتكون فيه معارضة بنسيبها تعبر عن نفسها وطبعا فيه حتى معارضات عن رأينا في الصحافة ، وفي الصحافة نحن لم نمنع أي مقال كل واحد كتب مقالة اتنشرت وأنا قلت لكم قبل كده إن أنا لم جت لي جوابات وقالوا انت سايب هذا التناقض في الصحافة ليه لأن ده بيبلبل الناس ، وبترفع شعار حرية الصحافة ، وبقول إن أحنا لم نمنع مكنش فيه رقابة قبل النكسة والصحافة طبعا مملوكة للاتحاد الاشتراكي ، ولكن الرقيب هم الصحفيون على أنفسهم ، وكان رئيس التحرير هو اللي بيشوف إيه ماشي مع الميثاق ، وإيه اللي ما شي مع مصالح قوى الشعب العاملة »[٢٥].

ويتضح من النصين السابقين أن السلطة قد بالغت بشكل كبير في تصويرها لنشر بعض الآراء المعارضة ، وذلك بشكل لا يتناسب مع ما نشر من آراء معارضة للنظام ، وقد أوضحت السلطة بنفسها السبب الذي جعلها « ترخي الزمام قليلا » ، طبقا لتوصيف العطيفي ، وهو أن السلطة تريد استيعاب الانفعالات التي حدثت بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، أما قدر الحرية التي سمح بها فقد كانت فترة قليلة ، وأما الآراء التي طرحت ـ والتي اعتبرت معارضة ـ فهي لم تعبر عن أية مشروعات بديلة ، ولم تعكس أية تعددية ولم تنتقد النظام ذاته ، ولكنها انتقدت بعض الممارسات ، ووجهت إلى مؤسسات داخل النظام ، وقد أسهمت هذه المقالات المعارضة في عملية إبعاد مسئولية الهزيمة عن القيادة السياسية ممثلة في شخص جمال عبد الناصر ، وبالتالي فإن النظام كان يدرك أنها كانت لمصلحته وليست ضده ، ومع ذلك عندما بدا له أنها يمكن أن تتوجه إلى أسس النظام مثل مقال عبد الرحمن الشرقاوي ، فإنه قام بشد الزمام مرة أخرى .

هناك نقاط مهمة يمكن أن تضاف إلى هذا التفسير هي « إن هزيمة ١٩٦٧ قد كشفت النقاب عن حقيقة النظام السياسي بتناقضاته وصراعاته وصياغاته التوفيقية الهشة ، سواء في مؤسساته العسكرية المتمثلة في الجيش ، أو مؤسساته الحزبية المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي ، وقد أجبرت هذه الظروف القيادة السياسية على رفع قبضتها المهيمنة عن الصحافة خوفا من انهيار الجبهة الداخلية ، مما سمح بخلق انفراجة مؤقتة تعالت أثناءها أصوات النقد وتناولت كافة جوانب الحياة السياسية والعسكرية ، ولم تسلم منها جزئية واحدة من جزئيات الواقع المصري آنذاك »[٢٦] .

ويعترف هيكل بأنه ليس هناك مجال للإنكار أن عبد الناصر سنة ١٩٦٧ قد فشل في تحقيق الهدف الأساسي لأي نظام ، وهو قدرته على حماية حدود وطنه ، وبهذا الفشل فإن شرعية نظام عبد الناصر اهتزت على نحو واضح ، وكان من نتائج ذلك أن اضطر النظام إلى السماح بطرح وجهات نظر تبدو معارضة بهدف استيعاب انفعالات الجماهير ، يضاف إلى ذلك ـ وكما يعترف هيكل نفسه ـ بأن جماهير الشعب المصري كانت تواقة إلى ممارسة مزيد من الحريات بعد عام ١٩٦٧ ، خصوصا حرية التعبير ، لكن ما حصلوا عليه لم يكن في مستوى آمالهم[٢٧] ، وقد حملت هذه الجماهير الصحافة مسئولية هزيمة ١٩٦٧ حين اتجهت مظاهرات الطلبة إلى الأهرام وطالبت بسقوطه .

يضاف إلى ذلك أن الصحفيين أنفسهم « كانوا أكثر الشرائح قلقا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وبخاصة مع الشعور بالمسئولية عن صنع عالم المصريين قبل ذلك ، وهو العالم الذي ثبت أن كم الوهم فيه كان أكبر كثيرا من كم الحقائق ، ومن هنا بدأت الدور الصحفية تعج بالآراء ، وبدأت عملية فرز واسعة تمخضت عن ظهور تيارات معارضة »[٢٨] .

ومن هنا يمكن القول إن النظام قد أجبر نتيجة لإدراكه لشعور الجماهير بالغضب لهزيمة ١٩٦٧ ، أن يرخي الزمام قليلا ، ويسمح بطرح بعض وجهات النظر بهدف تجاوز الأزمة ، وتحميل مسئولية الهزيمة لأشخاص أو حتى مؤسسات معينة ، بشرط عدم المساس بجوهر النظام أو قيادته السياسية . وهذا هو ما يفسر انتقادات عبد الناصر نفسه لبعض المؤسسات مثل الاتحاد الاشتراكي ، والوعود التي ضمنها بيان ٣٠ مارس ، وبالتالي فإننا نرفض المبالغة في تصوير الأمر على أن الصحافة قد تمتعت بالحرية ، فبالإضافة إلى أن الفترة كانت محدودة ، فإن الآراء التي طرحت لم تشكل أو تعبر عن مشروعات بديلة لمشروع السلطة ، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تعني وجود تعددية سياسية أو تنوع صحفي .

٣ ـ إرهاب الصحفيين :

استمر النظام في ممارسة هذا الأسلوب الذي مارسه منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، بعد تنظيم الصحافة ، وقد ظهر أسلوب جديد للإرهاب ، نتج عن ملكية السلطة للصحافة هو التحكم من خلال لقمة العيش ، حيث قام النظام بنقل أعداد كبيرة من الصحفيين إلى وظائف غير صحفية في شركات القطاع العام أو المؤسسات الحكومية ، وقد اتخذ ذلك صورة النقل الجماعي ، وذلك اعتمادا على أن المؤسسات الصحفية هي مؤسسات عامة ، وأن النقل

منها إلى جهاز الدولة جائز ، وترى الدكتورة عواطف عبد الرحمن « أن هذا الإجراء أسوأ من مصادرة بعض الأقلام بسبب تخطيها لحدود النقد المباح ، إذ كشفت القيادة السياسية بهذا الإجراء عن تقييمها الفعلي للصحافة ، ونظرتها إليها كقطاع من قطاعات السلطة التنفيذية مثل قطاع الخدمات ، وبذلك أسقطت عنها كل ما يميزها كمهنة لها رسالتها المتميزة في الإعلام والتنوير والتوعية وتشكيل الرأي العام »[٢٩] .

وقد اتخذ النقل شكل الحملات التأديبية التي تصيب المنقول بعقوبة لا يدري لها سبباً محددا ، وتصيب غير المنقول بخوف لا يعرف له حداً .

ونتيجة للخلاف حول أعداد المنقولين إلى وظائف غير صحفية ، فإننا سنعرض أولا الأعداد التي تضمنتها مذكرة مجلس نقابة الصحفيين التي قدمتها لأعضاء لجنة الخدمات بمجلس الأمة ، والتي قالت فيها : كانت أبرز وأخطر المشاكل الصحفية التي تعرض لها الصحفيون خلال العشر سنوات الماضية هي مشكلة نقل الصحفيين إلى عمل غير صحفي ، وقد بدأت هذه المشكلة عام ١٩٦٤ ، بنقل مجموعة من العاملين في جريدة الجمهورية إلى أعمال غير صحفية في شركات ومؤسسات القطاع العام والوزارات المختلفة ، وقد تم هذا الإجراء الإداري بصرف النظر عن مؤهلاتهم ، أو تاريخهم الصحفي أو انتهاك كرامتهم بتغيير طبيعة عملهم الذي أمضوا فيه حياتهم ، وبصرف النظر عن صلاحيتهم للأعمال المنقولين إليها من عدمه ودون مراعاة لقوانين وتقاليد المهنة أو كفاح وخبرة هؤلاء الأعضاء.

وقد أصابت المهنة محنة نقل الصحفيين من أعمالهم الصحفية إلى أعمال غير صحفية إذ نقل ٤٥ صحفيا من جريدة الجمهورية ، ثم نقل من أخبار اليوم ١٧ صحفيا ، ومن مجلة الإذاعة ١٣ صحفيا ، ومن وكالة أنباء الشرق الأوسط ٤٥ صحفيا ، وبهذا أصبح مجموع الذين نقلوا ما بين عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ (١٢٠ صحفيا من مجموع أعضاء النقابة ١٢٠٠ صحفيا في عام ١٩٦٨ أي واحد من كل عشرة صحفيين) .

وردا على حجة أن النقل قد تم بغرض التوفير ، أو أنه كان لأسباب اقتصادية ، قالت مذكرة نقابة الصحفيين : « إن قرار نقل الصحفيين إلى المؤسسات غير الصحفية قد صاحبته أو أعقبته قرارات بتعيين غيرهم في المؤسسات نفسها ، وبالتالي فلا يعقل تبرير نقلهم لأسباب التوفير الاقتصادي ، وأن نقل الصحفيين بالجملة يتخذ شكل الضغط

الأدبي والمادي على الذين نقلوا ، وشكل الضغط الأدبي على الذين لم ينقلوا ، والضمان اللازم الضروري ليؤدي الصحفيون أعمالهم ليستلزم رفع هذ الشبح الرهيب الذي يهدد الصحفيين منقولين وغير منقولين[٣٠] .

لكن هناك الكثير من المصادر التي تشير إلى أن أعداد المنقولين إلى وظائف غير صحفية يفوق العدد الذي ذكرته مذكرة مجلس نقابة الصحفيين بشكل كبير ، ويمكن تفسير ذلك بأنه قد تم إعادة بعض هؤلاء الصحفيين لأعمالهم الصحفية ، أو إلى أعمال صحفية بمؤسسات صحفية أخرى ، وقد أشارت مذكرة مجلس نقابة الصحفيين بوضوح إلى أن الذين نقلوا من دار الجمهورية مثلا قد تم تشغيلهم في مؤسسات أخرى كالأهرام ودار الهلال وروز اليوسف ، مما يدل على كفايتهم المهنية وسقوط حجة نقلهم وهذا يعني أن العدد الذي ذكرته مذكرة مجلس النقابة ١٢٠ صحفيا ، بواقع ١٠ ٪ من مجموع الصحفيين ، هو العدد الذي تبقى من مجموع الصحفيين الذين تم نقلهم ، ولم يتم إعادتهم ، وظلت مشكلتهم قائمة حتى عام ١٩٧٠ وهو تاريخ تقديم هذه المذكرة .

أما بالنسبة للأعداد المذكورة في المصادر الأخرى فإن موسى صبري يشير إلى أن « عدد الذين تم نقلهم من مؤسسة أخبار اليوم عندما تولى محمد حسنين هيكل رئاسة مجلس إدارتها قد بلغ ٣٤ صحفيا ، وأنهم قد نقلوا بقرار من هيكل إلى مؤسسات القطاع العام والهيئة العامة للاستعلامات »[٣١] .

أما أحمد حمروش فيشير إلى أن عدد الذين تم نقلهم من مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر في أغسطس ١٩٦٤ قد بلغ (١٥٠ صحفيا وعاملا وإداريا) ، ويشير الدكتور سامي منصور إلى أن عدد الصحفيين الذين تم نقلهم من جريدة الجمهورية كان ٦٤ صحفيا .

لكن حلمي سلام يقول : إن عدد الذين فصلوا من دار التحرير كان ٤٠ صحفيا ، وأن عبد الناصر قام بنفسه بشطب أسماء اثنين من المنقولين هما : سامي داود وناصر الدين النشاشيبي ، كما يؤكد أن عبد الحكيم عامر قد أبلغه بأن عبد الناصر يطلب أن تتخفف الجمهورية من ٥٠ ٪ من حجم العمالة بها ، ويعني ذلك حوالي ٣٠٠ شخص ، وأنه قد عارض في ذلك واعتبرها كارثة ، وقال إن غاية ما يمكن عمله هو إعداد كشف بأسماء ٣٠ أو ٤٠ ، ووافق عبد الحكيم عامر على ذلك وطلب منه إعداد كشف بالأسماء المقترحة ، وفي الوقت نفسه طلب عبد الحكيم عامر من حلمي سلام إغلاق جريدة المساء

التي كانت قد بلغت خسائرها عن عام ١٩٦٣ وحده ١٦١ ألف جنيه ، وأنه قدرفض هذا القرار ، وقد أكد حلمي سلام أن عبد الناصر هو الذي طلب نقل هؤلاء الصحفيين ، وليس هو ، وأستدل على ذلك بأن أحمد حرك قد قدم سؤالا في مجلس الأمة بشأن ما جرى للصحفيين ، ورد عليه عبد الناصر بأنه لم يكن أمامنا إلا أن نخفف الجمهورية من عدد العاملين فيها ، أو أن نغلقها ، ولست مستعدا لأن أغلقها لأنها جزء من كرامة الثورة، وحلمي سلام ليس مسئولا عن شئ ، ولكن أنا المسئول[٣٢] .

لقد حاول الكثيرون تحميل حلمي سلام ومحمد علي بشير العضو المنتدب لمؤسسة دار التحرير مسئولية نقل الصحفيين في أغسطس ١٩٦٤ ، ثم في مارس ١٩٦٥ ، ولكن هل كان يمكن لهؤلاء القيام بأي عمل لا يرضى عنه مالك المؤسسة وهو السلطة ؟ يضاف إلى ذلك إن عبد الناصر نفسه قد حسم هذا الخلاف في رده على سؤال أحمد حرك في مجلس الأمة ، بإعلانه أنه يتحمل المسئولية الكاملة عن ذلك ، وأن حلمي سلام ليس مسئولا ، هذا بالإضافة إلى أن حلمي سلام نفسه قد تم نقله إلى مؤسسة الأسماك بقرار من عبد الناصر عقب قيامه بنشر محضر لجلسة سرية عقدها رئيس الجمهورية في مجلس الأمة .

ويروي حافظ محمود أنه هو الذي دفع أحمد حرك لسؤال عبد الناصر حول مشكلة الصحفيين المفصولين ، وأنه رد عليه بقوله : « أنا مسئول عن أن الناس تأكل ، ولكن مش مسئول يشتغلوا إيه »[٣٣] ، ويقول حافظ محمود الذي كان يشغل منصب نقيب الصحفيين عام ١٩٦٤ « إنه عرض على السلطة أن يصدر جريدة يقوم بتحريرها المفصولون من دار التحرير، ولكن السلطة رفضت ذلك »[٣٤] .

ويؤكد ذلك أن نقل هؤلاء الصحفيين إلى وظائف غير صحفية لم يكن نتاجا لأوضاع اقتصادية ، ولكنه كان نتيجة لرغبة السلطة في تأديب هؤلاء الصحفيين ، خصوصا وقد تضمنت قوائم المنقولين أسماء صحفية لامعة .

ومما يؤكد ذلك أيضا أن النقل قد تم إلى مؤسسات يمكن أن يتضمن النقل إليها إهانة للصحفيين ، ويوحي بأن الهدف هو تطبيق عقوبة معنوية ، وذلك مثل مخابز القاهرة ، وباتا للأحذية والجمعيات الاستهلاكية ، ومؤسسة الأسماك وميناء الأسكندرية وغيرها .

هذا بالنسبة للنقل الجماعي للصحفيين إلى المؤسسات الحكومية ، أما بالنسبة للحالات الفردية ، فقد كانت متعددة ، وكان يتم الوقف عن العمل ، أو النقل إلى مؤسسة صحفية أخرى مع الوقف عن العمل أو الإبعاد عن المناصب الصحفية التي يتولاها ، وكان من الواضح أن هذه الممارسات تتم كعقوبة للصحفيين ، كما أنها كانت تتم ـ طبقا لما رواه الكثير من شهود الأحداث في تلك الفترة ـ بقرارات شفوية من عبد الناصر نفسه .

وقد جاء أول قرار بوقف صحفي عن العمل عقب صدور قانون تنظيم الصحافة بثلاثة أشهر ، حيث تم فصل جلال الدين الحمامصي من عمله في مؤسسة أخبار اليوم ، بقرار ـ يؤكد الحمامصي أنه ـ صادر من عبد الناصر شخصيا ، ويقول الحمامصي : « بهذا القرار كنت الصحفي الوحيد الذي فصل من عمله خلال حكم عبد الناصر فصلا كاملا ، ذلك لأن الوسيلة التي كان يتبعها في تأديب الصحفيين الذين يبدون رأيا فيما يجرى أمامهم من أحداث تقتصر على النقل إلى عمل لا صلة له بالصحافة ، أو إن تصرف لهم مرتباتهم بلا عمل »[٣٥] .

ولكن من الواضح أن هذا الأسلوب قد طبق على صحفيين آخرين مثل أنيس منصور وفكري أباظة ، لكن هؤلاء قدموا اعتذاراً إلى السلطة ، ونتيجة لذلك فقد أعيدوا إلى العمل في الصحافة ، كما طبق أيضا على الدكتور محمد أنيس الذي فصل من عمله من جريدة الجمهورية عقب انتقاده لمبادرة روجرز عام ١٩٧٠ .

وقد كان هذا الأسلوب يستخدم مع الصحفيين عقابا لأقل خطأ ، أو لتوجيه انتقادات إلى أشخاص ليسوا في السلطة مثلما حدث بالنسبة لموسى صبري ، الذي « سخر من صوت همت مصطفى ـ والتي كانت زوجة أحد ضباط المخابرات ـ ولذلك صدر قرار بأن يبقى في منزله »[٣٦] ثم أعيد إلى عمله بعد ثلاثة أشهر ، ثم نقل موسى صبري إلى جريدة الجمهورية دون أن يسمح له بالعمل عقب تغطيته لمحاكمة مجموعة المشير عبد الحكيم عامر ، والتي تحدث فيها عن وقائع إخفاء صفائح الذهب التي حصلت عليها مصر من السعودية ، وعلق على ذلك بأن ما خفي كان أعظم .

كما تم فصل مفيد فوزي من العمل الصحفي في عام ١٩٦٤ لأنه انتقد الإدارة المحلية للإصلاح الزراعي في منطقة زارها وزير الإصلاح الزراعي حينذاك ، لأنها تقيم ديكورا من المزروعات لخداع الوزير ، وقد كان هذا النقد سببا في فصل مفيد فوزي بقرار جمهوري

حتى عاد بعد سبعة أشهر .

أما بالنسبة للاعتقال لفترات محدودة بهدف التأديب فقد مارسته السلطة أيضا خلال هذه الفترة حيث قامت باعتقال محمود عبد المنعم مراد عام ١٩٦٢ حيث قضى ٤ أشهر كاملة في حبس انفرادي بمبنى المخابرات العامة ، ثم نقل إلى سجن القناطر ، حيث بقى فيه أكثر من عام حتى أفرج عنه في آخر عام ١٩٦٣ ، وظل مبعدا عن العمل الصحفي كما قامت السلطة باعتقال الدكتور جمال الدين العطيفي لأنه انتقد عدم نشر بعض القوانين والقرارات في الجريدة الرسمية أو تأخر نشرها ، وقد استمر اعتقاله ٨ أيام ، وصاحب هذا الاعتقال قرار بإعفاء العطيفي من جميع المناصب التي كان يشغلها في الأهرام ثم وافق عبد الناصر نتيجة وساطة هيكل على أن يظل العطيفي مستشارا قانونيا للأهرام مع استمرار إعفائه من منصب عضو مجلس إدارة الأهرام ، ومجلس إدارة هيئة الصحافة العربية المتحدة وعلى ألا يستمر في الكتابة ، كما اعتقل صلاح حافظ الصحفي بمجلة روز اليوسف لعدة أيام لأنه انتقد قرار اعتقال العطيفي في اجتماع عام من اجتماعات الاتحاد الاشتراكي العربي .

كما قبض على عبد الستار الطويلة ، وقد أشرنا من قبل إلى اعتقال صلاح عيسى وتعذيبه نتيجة لنشره دراسة في مجلة الحرية اللبنانية بعنوان « الثورة بين المسير والمصير » .

أما أعنف إجراءات السلطة في هذا المجال فقد اتخذت مع الكاتب اليساري إسماعيل المهدوي الذي كان قد أفرج عنه في عام ١٩٦٤ ، ثم أعيد اعتقاله في ٥ أبريل ١٩٧٠ ، وقد لقى هذا الصحفي ألوانا من التعذيب بالضرب والصدمات الكهربائية ، وكانت التهمة هي الإساءة إلى السلطة في كتاباته ، وانتهى هذا التحقيق بإيداع إسماعيل المهدوي مستشفى الأمراض العقلية . وقد استمر إسماعيل المهدوي خلف أسوار هذا المستشفى بالرغم من تأكيدات الأطباء والفحوصات الطبية التى أثبتت سلامته العقلية حتى أواخر الثمانينات حين نجحت حملات الصحف حول هذا الموضوع ، وأدت إلى تحويله إلى مستشفى خاص للأمراض العقلية ، ولكن دون إطلاق سراحه .

كما اعتقل لطفي الخولي رئيس تحرير مجلة الطليعة ، ونوال المحلاوي سكرتيرة محمد حسنين هيكل في مايو ١٩٧٠ .

أما المحاكمات فإن السلطة لم تلجأ إلى هذا الأسلوب إلا مرة واحدة ، خلال هذه الفترة هي محاكمة مصطفى أمين ، ويلاحظ أن السلطة قد استغنت عن هذا الأسلوب منذ ١٩٥٤ ، كما يلاحظ أن هذه المحاكمة ينطبق عليها الملاحظة نفسها التي أوردناها في الفترة السابقة وهي أن السلطة تلجأ إلى محاكمة الصحفيين بتهم بعيدة عن مجال الصحافة والرأي ، وتطبق عقوبات خارج نطاق قانون العقوبات ، كما أن المحاكمات تتم أمام محاكم استثنائية وليس أمام محاكم عادية ، مما يشكك في جدية الاتهامات ومصداقيتها ، فالمحاكم الاستثنائية لا يمتلك أعضاؤها الاستقلال أو الحصانات التي يمكن بمقتضاها الثقة في الأحكام الصادرة عنها .

وتثير قضية مصطفى أمين الكثير من الإشكاليات ، إذ أن السلطة قد اتهمت مصطفى أمين بالتجسس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وقد استمر بعض الكتاب منهم محمد حسنين هيكل في محاولة إثبات التهمة على مصطفى أمين مستخدمين في ذلك خطاب الاعترافات الذي كتبه مصطفى أمين بخط يده موجها إلى عبد الناصر في حين قام كتاب آخرون بمحاولة ونفي هذه التهمة عن مصطفى أمين ، ووجهوا الاتهام إلى هيكل بأنه هو الذي حرض على اتهام مصطفى أمين بأنه عميل المخابرات الأمريكية حتى يتخلص من منافسته على عرش الصحافة ، وليبقى هو وحده دون شريك .

وكان مصطفى أمين قد رفع قضية أمام محكمة جنايات القاهرة ضد صلاح نصر وحسن عليش ، وأحمد يسري الجزار يتهمهم فيها بتعذيبه ، وقد حكمت هذه المحكمة بالتعويض المدني لصالح مصطفى أمين وقد شككت هذه المحكمة العادية في صدق الأدلة التي جمعتها السلطة ضد مصطفى أمين ، وأكدت « إنه قد امتدت إليها أيدي العبث والتلفيق ، وقالت المحكمة بالنسبة لخطاب الاعترافات أن مطابقة ما ورد فيه للتسجيلات الصوتية التي قدمت إلى النيابة بعد تقديم هذا الإقرار يقطع بأن المجني عليه كان يملي عليه أثناء كتابته ، وأن المجني عليه (مصطفى أمين) لم يحرره طواعية ، وإنما كان تحريره له رضوخا منه ، ودفعا لما وقع عليه من تعذيب لم يطقه ، وقد حكمت المحكمة على صلاح نصر بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ، حيث قالت : إنه قد استقر في وجدانها أن صلاح نصر هو الذي أمر بتعذيب المجني عليه (مصطفى أمين) ليحمله على الاعتراف بجريمة

التخابر المسندة إليه بإبداء أقوال لا تصدر منه لو كان حرا فيما يقول »[٣٧] .

إن هذا الحكم الصادر من محكمة عادية يمتلك قضاتها الحصانة والاستقلال يقطع بوقوع تعذيب على مصطفى أمين ، وأنه أجبر على كتابة خطاب الاعتراف ، وهو الوثيقة التي يقدمها محمد حسنين هيكل كدليل على إدانة مصطفى أمين .

وبلا شك فإن هذا الحكم الصادر من محكمة عادية يستحق الثقة فيه ويكتسب مصداقيته من نوعية القضاء الذي صدر عنه ، وبالتالي ينفي الحكم السابق الصادر من محكمة استثنائية .

ولكن هل يكفي ذلك ؟ إن مصطفى أمين حتى الآن يؤكد أنه كان يقوم بالاتصال بالسفارة الأمريكية بناء على اتفاق مسبق على ذلك بينه وبين عبد الناصر ، وأنه كان يقدم ما يحصل عليه من معلومات إلى عبد الناصر ، ويؤكد مصطفى أمين أنه كان مكلفا من الرئيس عبد الناصر شخصيا بأن يقنع ملحق السفارة الأمريكية باستئناف المعونة لمصر .

ووجه الخطورة هنا هي أن السلطة قد استغلت الصحفيين للقيام بأدوار خارج إطار الوظيفة الأساسية لهم كصحفيين ، وارتضى الصحفيون لأنفسهم أن يقوموا بهذا الدور في محاولة للتقرب من السلطة ، وبهدف إرضائها على حساب وظيفتهم الأساسية ودورهم الحقيقي ، وأن السلطة قد استخدمت هذا الدور الذي قام به الصحفيون في الوقت الذي حددته لعقابهم عن طريقه ، وبتوجيه اتهامات التخابر والعمالة . ولا شك أن قيام الصحفيين بأدوار خارج دورهم الأساسي كصحفيين يمثل امتهانا لكرامة مهنتهم ، سواء تم القيام بهذا الدور لحساب السلطة ، أو لحساب أنفسهم ، ولاشك أن ذلك قد نتج عن انعدام حرية الصحافة وبالتالي افتقاد الصحفي لضمان الاستمرار في مهنته بدون رضاء السلطة ، ومن ثم فقد سعى إلى اكتساب هذا الرضاء حتى على حساب مهنته وقيمها وأخلاقياتها ووظيفتها ، ودورها المجتمعي ، وحقوق الجماهير .

تلك كانت أهم الوسائل التي استخدمتها السلطة لإرهاب الصحفيين ، وكان من نتائج هذه الوسائل ضعف الصحفي في مواجهة السلطة ، وعدم قدرته على الاحتفاظ باستقلاله عنها ، أو أداء دوره في الرقابة عليها ، أو القيام بحق جماهيره في المعرفة .

وبالرغم من ذلك فقد حاول بعض الصحفيين عبر نقابتهم تحديد ممارسات السلطة فقد

انتقد حسين فهمي نقيب الصحفيين في مايو ١٩٦٢ في المؤتمر القومي للقوى الشعبية محاولة الحكومة فرض تفكيرها وآرائها على الصحف ، وقد أعقب ذلك رفض الحكومة عقد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين ، في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، وأجلت انتخابات النقابة إلى أجل غير مسمى ، وعندما انعقدت الجمعية العمومية أخيرا في ١٩ يناير ١٩٦٥ ، كان على رأس جدول أعمالها مقترحات الاتحاد الاشتراكي لتنظيم الصحافة والتي أعلنت في نوفمبر ١٩٦٤ ، وكان أهم هذه المقترحات تتمثل في إنشاء مجلس أعلى للصحافة ، في إطار الاتحاد الاشتراكي مسئولا عن وضع القواعد الإدارية والتنظيمية والمالية لتطوير الصحافة في مصر ، ولتحديد الخطوات السياسية التي ينبغي أن تتخذها الصحافة ، ودعت المقترحات أيضا كل المنظمات والجماعات والأشخاص التي تصدر صحفا ومجلات ، والتي لا تخضع للاتحاد الاشتراكي إلى وضع نفسها تحت إشرافه ، وكذلك إعادة تنظيم كل الصحف والمجلات الإقليمية الصادرة في المحافظات تحت إشراف لجان الاتحاد الاشتراكي ، وقد رفضت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين هذه المقترحات ، وقد رد مجلس الأمة على ذلك بإلغاء قراراتها .

وقد أصر الصحفيون على موقفهم من مقترحات الاتحاد الاشتراكي ، فانتخبوا في الجمعيتين العموميتين في سنتي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ صحفيين من غير المتعاطفين مع مقترحات الاتحاد الاشتراكي لعضوية مجلس النقابة ، وقد استجابت محكمة الاستئناف في سنة ١٩٦٦ لطلب الاتحاد الاشتراكي ، بإلغاء انتخابات هذا العام ، وصدر قرار من مجلس الوزراء بحل مجلس نقابة الصحفيين المنتخب ، وتعيين لجنة مؤقتة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف . كما قامت السلطة أيضا بإلغاء انتخابات ١٩٦٧ ، وحل مجلس نقابة الصحفيين المنتخب في مارس ١٩٦٧ ، واستبدل بلجنة إدارية مؤقتة حتى أغسطس ١٩٦٧ ، ثم قامت السلطة بحل مجلس نقابة الصحفيين مرة أخرى في ٦ يونيو ١٩٧١ .

وهذا يعني أن السلطة قد تدخلت باستخدام الحل الإداري الذي ينص عليه قانون نقابة الصحفيين للسيطرة على النقابة ، والتحكم في إرادة الصحفيين ، وبالتالي إضعاف النقابة .

ويقول حافظ محمود إنه في عام ١٩٦٤ قام بوضع قانون للصحافة وقدمه لمجلس الأمة ثلاثة من الصحفيين كانوا نوابا ، هم محمود سليمة ، ومحمد الغلبان ، وأحمد حرك ، فإذا برئاسة المجلس تتهمهم بالجنون لأنهم على حد قولها تكلموا في المقدسات ، وتم

سحب المشروع ، وكنت أريد من هذا القانون ومازلت وضع القواعد التي تنظم التعامل بين المحرر ورئيس تحريره ، لأن الأوضاع غير المحددة خلقت وضعا غير مستقر ، نقابة ضعيفة ، وصحافة ضعيفة ، وصحفيون موظفون .

نتيجة لكل ذلك ماذا يمكن أن يكون عليه شكل العلاقة بين الصحافة والسلطة ، يرى عدنان ألماني أن العلاقة بين الصحافة والسلطة في مصر منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ كانت أكثر الفترات استقرارا واستمرارية في التاريخ المصري الحديث ، لكن هذا الاستقرار والاستمرارية قد قاما على أساس تبعية الصحافة بشكل كامل للسلطة ، وفي إطار هذه التبعية تحدد شكل الاتصال في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل ، وفشلت الصحافة في نقل آراء واتجاهات الجماهير ، واستخدمتها السلطة كوكالة للتبرير والترويج والدعاية ، وقد افتقدت الصحافة الاستقلالية في صياغة الرسائل التي تحملها إلى الجماهير ، بحيث يمكن القول إن السلطة كانت هي القائم بالاتصال ، وأن الصحافة ـ وينطبق ذلك على الصحفيين ـ لم تكن إلا أداة أو وسيلة لنقل رسائل السلطة إلى الجماهير .

هوامش الفصل الثامن

(١) عبد الفتاح عبد النبي ، م . س . ذ ، ص ٧١ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ص ١٨٢ .

(٣) جمال الدين العطيفي ، آراء في الشرعية وفي الحرية ، م . س . ذ ، ص ٥٥٠ .

(٤) محمد سعد أبو عمود ، الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسي في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧) ص ٥١٦ .

(٥) مجموعة خطب عبد الناصر ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، د . ت) ص ٤٥٢ .

(٦) مجموعة خطب عبد الناصر ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، د . ت) ص ٣٣ .

(٧) صلاح عيسى ، م . س . ذ ، ص ص ٦٦ – ٧٧ .

(٨) جلال الدين الحمامصي ، القربة المقطوعة ، م . س . ذ ، ص ٢٣٣ .

(٩)المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣٣ .

(١٠) جلال الدين الحمامصي ، حوار وراء الأسوار ، م . س . ذ ، ص ص ١١٤ – ١١٥ .

(١١) - Nasser . K. Munir, Op. Cit, P. 38 .

(١٢) انظر شهادة حلمي سلام في رشاد كامل ، م . س . ذ ، ص ١٧٩ .

(١٣) محمد حسنين هيكل ، بين الصحافة والسياسة ، م . س . ذ ، ص ٧٦ .

(١٤) - Almaney. A, Government Control of the Press in the U. A. R 1952-1970, Journalism Quarterly, Summer 1972, PP340-348 .

(١٥) عواطف عبد الرحمن ، الصحافة المهنية أداة تغيير أم آلية استمرار ، م . س . ذ ، ص ٥٧ .

(١٦) انظر شهادة يوسف إدريس في رشاد كامل ، م . س . ذ ، ص ١٣٥ .

(١٧)موسى صبري ، السادات الحقيقة والأسطورة، ط٢ ، (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٥) ص ٥٢١ .

(١٨) رمزي ميخائيل ، م . س . ذ ، ص ٤٥ .

(١٩) موسى صبري ، م . س . ذ ، ص ٥٢٣ .

(٢٠) أحمد بهاء الدين ، محاورتي مع السادات ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٧) ص ١٧ .

(٢١) جلال الدين الحمامصي ، حوار وراء الأسوار ، م . س . ذ ، ص ١١٠ .

(٢٢) أحمد بهاء الدين ، م . س . ذ ، ص ١٥ .

(٢٣) ليلى عبد المجيد ، السياسة الإعلامية في مصر ، م . س . ذ ، ص ص ٣٥٢ ، ٣٥٩ .

(٢٤) مجموعة خطب عبد الناصر ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، د ت
خطاب عبد الناصر في افتتاح الدورة الخاصة لمجلس الأمة ، ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ .

(٢٥) المصدر السابق نفسه ، خطاب عبد الناصر في مؤتمر للعمال بحلوان ، ٣ مارس ١٩٦٨ .

(٢٦) عواطف عبد الرحمن ، الصحافة المصرية أداة تغيير أم آلية استمرار ، م . س . ذ ، ص ٢٠ .

(٢٧) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، (بيروت : شركة المطبوعات ، ١٩٨٥) ، ص ص ٢٦٦ ، ٤٢٤ .

(٢٨) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧- ١٩٨٤ ، (القاهرة: دار الهلال ، ١٩٨٤)، ص ٢١٢ .

(٢٩) عواطف عبد الرحمن ، الصحافة المصرية أداة تغيير أم آلية استمرار ، م . س . ذ ، ص ١٩ .

(٣٠) كامل زهيري ، الصحافة بين المنح والمنع ، م . س . ذ ، ص ص ١٠٩-١٤٢ .

(٣١) موسى صبري ، م . س . ذ ، ص ٥٢١ .

(٣٢) انظر شهادة حلمي سلام في رشاد كامل ، م . س . ذ ، ص ١٨٩ .

(٣٣) مقابلة مع حافظ محمود بمنزله في ١٩٨٩/١/١٨ .

(٣٤) المصدر السابق نفسه .

(٣٥) جلال الدين الحمامصي ، القربة المقطوعة ، م . س . ذ ، ص ٢٢ .

(٣٦) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣٧ .

(٣٧) النص الكامل لحيثيات حكم محكمة جنايات القاهرة في القضية رقم ٨٠/٣٨٤٢ كلي لسنة ١٩٧٥ موجود في مصطفى أمين ، سنة أولى سجن ، (جدة : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، ١٩٨٥) ص ص ٢٨٨-٣٢٢ .